مـــركـــز الإحـــصـــاء
STATISTICS CENTRE

نشرة الحسابات القوميّة

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

2015-2011

تاريخ الإصدار: أبريل 2016

جدول المحتويات:

المقدمة 4

النقاط الرئيسية 5

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المؤسسية الرئيسية بالأسعار الثابتة لعام 2007..... 6

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة لعام 2007 6

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007 7

الجداول الإحصائية 8

الملاحظات التوضيحية 13

معجم المصطلحات والاختصارات المستخدمة 19

المسؤولية 23

قائمة الجداول

الجدول 1: أهم إحصاءات الحسابات القومية 8

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007 9

الجدول 3: معدّلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007 10

الجدول 4: الأهميّة النسبية للأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2007 11

الجدول 5: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المؤسسية بالأسعار الثابتة لعام 2007 12

الجدول 6: معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المؤسسية بالأسعار الثابتة لعام 2007 12

الجدول 7 : الأهميّة النسبية للقطاعات المؤسسية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2007 12

المقدمة

تتضمّن هذه النشرة بيانات الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الثابتة (أسعار عام 2007)، كما تتضمّن بعض الإحصاءات الأخرى ذات الصلة والخاصة باقتصاد الإمارة.

يعتمد إعداد الحسابات القومية على عدة مصادر للبيانات الإحصائية، من أهمها المسوح الاقتصادية التي تنفذ سنوياً من خلال التغطية الشاملة للمنشآت الكبيرة والسجلات الإدارية، في حين يتم اختيار عينة ممثلة للمنشآت الصغيرة. وبهدف تحسين نوعية التقديرات وشموليتها تم اعتماد بيانات المسوح الاقتصادية السنوية التي نفذت عام 2015 مستندة إلى الإطار الشامل الذي وفره تعداد المنشآت الاقتصادية لعام 2010 والتحديثات التي طرأت على الإطار من خلال مشروع تحديث الأطر. ويعدّ هذا الإجراء من الممارسات المعتمدة دولياً والتي تستخدم في تحسين نوعية التقديرات وشموليتها، مما يحقق أهداف المركز في توفير بيانات ذات مصداقيّة عالية لاستخدامها في مجالات التحليل ووضع السياسات والدراسات الاقتصادية. إن الحسابات القومية المتوافرة في هذه النشرة قد تم إعدادها وفقاً لنظام الحسابات القومية 1993. وبغرض توفير فائدة أعظم لمستخدمي بيانات الحسابات القومية، قام مركز الإحصاء – أبوظبي بإعداد نظام تقديرات ربع سنوية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، مما تطلب تنفيذ مسوح ميدانية ربع سنوية تجمع من خلالها بيانات ومؤشرات عن مختلف الأنشطة الاقتصادية بغرض استخدامها في إعداد تقديرات الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي لعام 2015 إضافة إلي المصادر الأخرى التي تم الاعتماد عليها في تقدير عام 2015. إضافة إلى ذلك، تم تحديث منهجيات ودورية العديد من المسوح الميدانية المتعلقة بأسعار المنتجات المختلفة بغرض إعداد أرقام قياسية سعرية، مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأرقام القياسية لأسعار المنتجين الصناعيين. وتم إعداد هذه الأرقام بشكل شهري وربع سنوي لاستخدامها في حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يمكن تقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام ثلاث طرق مختلفة هي: طريقة الإنتاج وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق. وعند الاعتماد على أي منهجية معيّنة يجب استخدام مصادر بيانات مختلفة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. ولا تعدّ هذه الطرق بديلة لبعضها بعضاً وإنما مكمّلة لبعضها بعضاً، حيث إن بعض الأنشطة لا يمكن تقديرها مثلاً إلا باستخدام طريقة الدخل، في حين أن أنشطة أخرى يكون من الأفضل استخدام طريقة الإنتاج أو طريقة الإنفاق، وذلك بحسب طبيعة البيانات المتوافرة وسهولة الوصول إلى هذه البيانات أو صعوبته. إلا أن الطريقة الأكثر استخداماً في هذا التقرير هي طريقة الإنتاج التي تعتبر أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تحسب على أساس طرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج الإجمالي.

النقاط الرئيسية

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 ليبلغ 780.0 مليار درهم و بنسبة نمو 6.3% عن عام 2014، بينما كانت نسبة النمو في عام 2014 نحو 4.4% حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2014 ما قيمته 733.8 مليار درهم.
- بلغت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة 384.0 مليار درهم وبنسبة نمو 5.0% ، مقارنة مع 365.8 مليار درهم و نسبة نمو 0.5% لعام 2014.
- بلغت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية 49.2% لعام 2015 مقارنة 49.8% في عام 2014.
- أهم الأنشطة الغير مالية التي لها تأثير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كانت نشاط التشييد والبناء الذي ساهم بنسبة 12.0% بقيمة مضافة بلغت 93.8 مليار درهم في عام 2015 مقارنة مع 89.7 مليار درهم في عام 2014 و نسبة مساهمة 12.2% .
- بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية 6.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2015 بينما بلغت مساهمتها 5.8% في عام 2014 .
- أما الأنشطة العقارية كانت مساهمتها بنسبة 5.3% خلال عام 2015 في حين كانت تساهم 5.1% في عام 2014 .

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المؤسسية الرئيسية بالأسعار الثابتة

الوحدات الرئيسية المؤلفة للاقتصاد تتكون من عدة قطاعات رئيسية أهمها قطاع الشركات غير المالية و قطاع الشركات المالية والقطاع الحكومي العام وأخيرا قطاع الاسر المعيشية كصاحب عمل.

بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد بلغت القيمة المضافة لقطاع المشروعات غير المالية 728.0 مليار درهم بنسبة نمو 6.2% ونسبة مساهمة بلغت 93.3% لعام 2015، فيما كانت تشكل القيمة المضافة للقطاع ذاته في عام 2014 ما قيمته 685.6 مليار درهم وبنسبة نمو بلغ 3.9% ونسبة مساهمة 93.4%.

أما قطاع الأنشطة المالية والتأمين بالأسعار الثابتة فقد بلغت القيمة المضافة 58.0 مليار درهم بنسبة نمو 9.3% ونسبة المساهمة 7.4% لعام 2015. في حين شهد عام 2014 قيماً مختلفة نوعا ما فقد كانت القيمة المضافة 53.0 مليار درهم بنسبة نمو مرتفعة بلغت 18.2% ونسبة مساهمة بلغت 7.2%.

أما قطاع الإدارة العامة والدفاع فقد شكل بالأسعار الثابتة قيمة مضافة بلغت 29.7 و 30.1 مليار درهم في عامي 2014 و2015 . أما معدلات النمو كانت 5.0% في عام 2014 وأصبحت 1.2% لعام 2015. ونسبة المساهمة فقد بلغت 4.1% و3.9% للعامين 2014 و2015 على التوالي.

وقد بلغت القيمة المضافة لنشاط الأسر المعيشية كصاحب عمل 3.7 مليار درهم بمعدل نمو بلغ 16.2% وتسهم بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2015. أما في عام 2014 فكانت تشكل القيمة المضافة للنشاط ذاته 3.2 مليار درهم وبمعدّل نمو 22.1%، أما نسبة المساهمة فقد بلغت 0.4%.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة

أشارت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى الإرتفاع في عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنسبة 7.6% ، بينما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنسبة 5.0% . وكنتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتبلغ 50.8% في عام 2015 مقارنة بنسبة مساهمة بلغت 50.2% في عام 2014.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 6.3% في عام 2015 بعد ارتفاع بلغ 4.4% في عام 2014. وبلغت نسبة نمو نشاط الصناعات الاستخراجية ما نسبته 5.0% في عام 2015 مقارنة ب0.5% في عام 2014، في حين شهدت الأنشطة غير النفطية نمواً بلغ 7.6% خلال عام 2015 مقارنة بـ 8.5% في عام 2014. وشهدت الأنشطة غير النفطية نمواً يتّسم بالاستقرار والاستمرار منذ عام 2005 مع ارتفاعات تتراوح بين 5% و9% خلال هذه الفترة.

وجاءت المساهمة الرئيسية للأنشطة غير النفطية من عدة أنشطة أهمها نشاط التشييد والبناء الذي ساهم بنسبة 12.0% والصناعات التحويلية التي ساهمت بنسبة 6.1% والأنشطة العقارية بنسبة 5.3%. بينما ساهمت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 7.4% خلال عام 2015. بينما بلغت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية 49.2% لعام 2015.

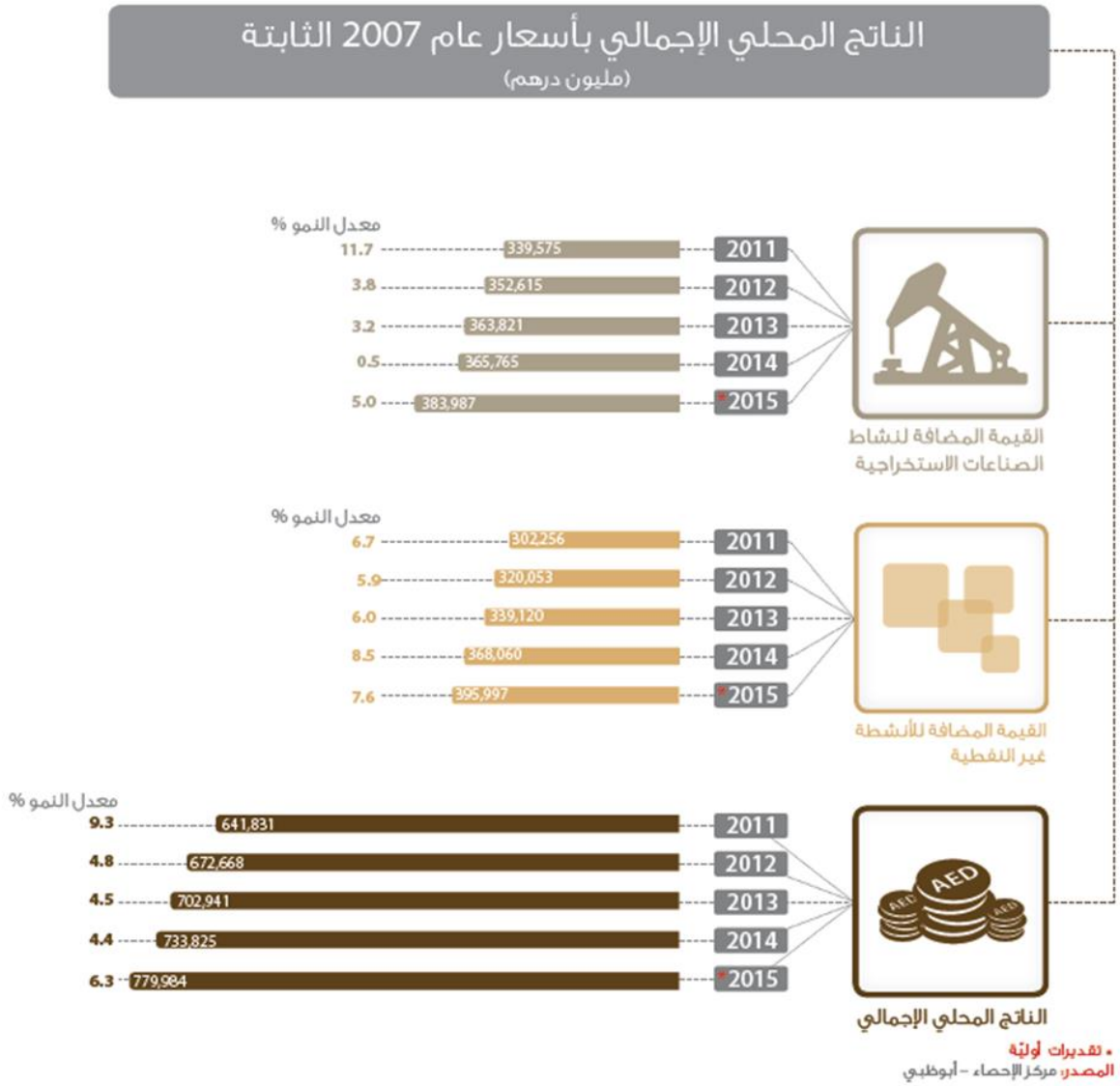

الجداول الإحصائية

جدول 1: أهم إحصاءات الحسابات القومية

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	*2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2007 الثابتة					
(مليون درهم)	641,831	672,668	702,941	733,825	779,984
نسبة التغيّر السنوية في الناتج المحلي الإجمالي					
بأسعار 2007 الثابتة	9.3	4.8	4.5	4.4	6.3
القيمة المضافة لنشاط الصناعات الاستخراجية					
بأسعار 2007 الثابتة (مليون درهم)	339,575	352,615	363,821	365,765	383,987
نسبة التغيّر السنوية في القيمة المضافة لنشاط					
الصناعات الاستخراجية بأسعار 2007 الثابتة	11.7	3.8	3.2	0.5	5.0
نسبة مساهمة القيمة المضافة لنشاط الصناعات					
الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار					
2007 الثابتة	52.9	52.4	51.8	49.8	49.2
القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بأسعار					
2007 الثابتة (مليون درهم)	302,256	320,052	339,120	368,060	395,997
نسبة التغيّر السنوية للقيمة المضافة للأنشطة					
غير النفطية بالأسعار الثابتة	6.7	5.9	6.0	8.5	7.6
نسبة مساهمة القيمة المضافة للأنشطة غير					
النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2007					
الثابتة	47.1	47.6	48.2	50.2	50.8

المصدر: مركز الإحصاء -أبوظبي
الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب
* بيانات أوليّة.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007

القيمة بالمليون درهم

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	*2015
المجموع	**641,831**	**672,668**	**702,941**	**733,825**	**779,984**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	**302,256**	**320,052**	**339,120**	**368,060**	**395,997**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	5,006	5,264	5,383	5,468	5,755
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	339,575	352,615	363,821	365,765	383,987
الصناعات التحويلية	37,830	38,319	40,090	42,843	47,655
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	16,798	18,076	18,589	20,514	23,386
التشييد والبناء	83,759	85,077	85,545	89,738	93,807
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	23,315	24,719	26,705	29,502	32,476
النقل والتخزين	18,739	20,598	22,042	23,820	25,452
خدمات الإقامة والطعام	7,314	7,428	7,921	8,429	8,979
المعلومات والاتصالات	18,808	18,409	18,469	20,692	21,779
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	27,462	33,043	44,886	53,042	57,953
الأنشطة العقارية	27,384	31,810	31,757	37,167	41,245
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	15,761	14,930	15,137	15,502	15,745
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7,932	7,952	8,037	8,588	9,216
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	20,738	23,991	28,327	29,748	30,090
التعليم	7,287	7,385	7,748	8,103	8,440
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	3,612	5,114	6,800	7,505	8,047
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	2,146	2,295	1,940	1,955	2,024
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	1,470	1,695	2,583	3,153	3,664
الخدمات المصرفية المحتسبة	23,102-	26,053-	32,842-	37,705-	39,716-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب

* بيانات أوليّة.

جدول 3: معدّلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2007

%

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	2015*
المجموع	**9.3**	**4.8**	**4.5**	**4.4**	**6.3**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	**6.7**	**5.9**	**6.0**	**8.5**	**7.6**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	11.5	5.2	2.3	1.6	5.3
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	11.7	3.8	3.2	0.5	5.0
الصناعات التحويلية	17.9	1.3	4.6	6.9	11.2
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	9.1	7.6	2.8	10.4	14.0
التشييد والبناء	0.6	1.6	0.6	4.9	4.5
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	2.1-	6.0	8.0	10.5	10.1
النقل والتخزين	12.4	9.9	7.0	8.1	6.9
خدمات الإقامة والطعام	25.6	1.6	6.6	6.4	6.5
المعلومات والاتصالات	1.9-	2.1-	0.3	12.0	5.3
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6.7	20.3	35.8	18.2	9.3
الأنشطة العقارية	25.7	16.2	0.2-	17.0	11.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.3	5.3-	1.4	2.4	1.6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	19.3	0.2	1.1	6.8	7.3
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	7.7	15.7	18.1	5.0	1.2
التعليم	5.2	1.4	4.9	4.6	4.2
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	50.8	41.6	33.0	10.4	7.2
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	29.3-	6.9	15.5-	0.7	3.5
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	11.5	15.3	52.4	22.1	16.2
الخدمات المصرفية المحتسبة	17.1	12.8	26.1	14.8	5.3

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب
* بيانات أوليّة.

جدول 4: الأهميّة النسبية للأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2007

%

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	2015*
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	**47.1**	**47.6**	**48.2**	**50.2**	**50.8**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	52.9	52.4	51.8	49.8	49.2
الصناعات التحويلية	5.9	5.7	5.7	5.8	6.1
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	2.6	2.7	2.6	2.8	3.0
التشييد والبناء	13.1	12.6	12.2	12.2	12.0
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3.6	3.7	3.8	4.0	4.2
النقل والتخزين	2.9	3.1	3.1	3.2	3.3
خدمات الإقامة والطعام	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2
المعلومات والاتصالات	2.9	2.7	2.6	2.8	2.8
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4.3	4.9	6.4	7.2	7.4
الأنشطة العقارية	4.3	4.7	4.5	5.1	5.3
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.5	2.2	2.2	2.1	2.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.2	1.2	1.1	1.2	1.2
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	3.2	3.6	4.0	4.1	3.9
التعليم	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	0.6	0.8	1.0	1.0	1.0
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5
الخدمات المصرفية المحتسبة	3.6-	3.9-	4.7-	5.1-	5.1-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب

* بيانات أوليّة.

جدول 5: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المؤسسية بالأسعار الثابتة لعام 2007

القيمة بالمليون درهم

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	*2015
المجموع	**641,832**	**672,668**	**702,941**	**733,825**	**779,984**
قطاع المشروعات الغير مالية	**615,264**	**639,992**	**659,987**	**685,588**	**727,994**
قطاع المالية و التأمين	27,462	33,043	44,886	53,042	57,953
قطاع الإدارة العامة و الدفاع	20,738	23,991	28,327	29,748	30,090
قطاع الاسر المعيشية كصاحب عمل	1,470	1,695	2,583	3,153	3,664
الخدمات المصرفية المحتسبة	23,102-	26,053-	32,842-	37,705-	39,716-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب
* بيانات أوليّة.

جدول 6: معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المؤسسية بالأسعار الثابته لعام 2007

%

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	*2015
المجموع	**9.3**	**4.8**	**4.5**	**4.4**	**6.3**
قطاع المشروعات الغير مالية	**9.8**	**4.0**	**3.1**	**3.9**	**6.2**
قطاع المالية و التأمين	6.7	20.3	35.8	18.2	9.3
قطاع الإدارة العامة و الدفاع	7.7	15.7	18.1	5.0	1.2
قطاع الاسر المعيشية كصاحب عمل	11.5	15.3	52.4	22.1	16.2
الخدمات المصرفية المحتسبة	17.1	12.8	26.1	14.8	5.3

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب
* بيانات أوليّة.

جدول 7: الأهميّة النسبية للقطاعات المؤسسية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2007

%

الأنشطة	2011	2012	2013	2014	*2015
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع المشروعات الغير مالية	**95.9**	**95.1**	**93.9**	**93.4**	**93.3**
قطاع المالية و التأمين	4.3	4.9	6.4	7.2	7.4
قطاع الإدارة العامة و الدفاع	3.2	3.6	4.0	4.1	3.9
قطاع الاسر المعيشية كصاحب عمل	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5
الخدمات المصرفية المحتسبة	3.6-	3.9-	4.7-	5.1-	5.1-

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي
الأرقام المبينة قد لا تساوي المجموع بسبب التقريب
* بيانات أوليّة.

الملاحظات التوضيحية

إطار عمل الحسابات

تمّت هذه الإحصاءات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام 1993.

تصنيف إطار العمل

استُخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحّد، التنقيح الرابع (ISIC4) لتصنيف الإحصاءات حسب النشاط الاقتصادي. وتمّ نشر البيانات المفصّلة على مستوى (الحدّ الأول) من التصنيف الصناعي الدولي الموحّد مع وجود استثناءين. وقد تمّ دمج الباب (دال) الخاص بإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء مع الباب (هاء) الخاص بإمدادات المياه، وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها تحت اسم أنشطة الكهرباء والغاز والمياه وتصريف النفايات؛ وذلك لصغر حجم الأنشطة الخاصة بالباب (هاء). والأمر نفسه بالنسبة إلى أنشطة الباب (صاد) الخاص بالفنون والترفيه والترويح حيث تمّ دمجها مع الباب (قاف) الخاص بأنشطة الخدمات الأخرى تحت اسم أنشطة الفنون والترفيه والترويح والخدمات الأخرى، وذلك لصغر حجم كلا النشاطين. ولمزيد من المعلومات عن التصنيف الصناعي الدولي الموحّد يرجى زيارة الرابط التالي:

http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/isic-4.asp

المنهجية المتبعة في إعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1 -تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

من خلال هذا التعريف يتبين أنه لا بد من أن تشتمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي على بعدين زمني ومكاني، اما الزمني فيتمثل بتحديد الفترة الزمنية التي تمثلها البيانات كأن تكون خلال سنة أو خلال جزء من السنة (ربع سنوي مثلا)، أما البعد المكاني فيتمثل في مكان إنتاج السلع والخدمات، حيث إنه يمثل السلع والخدمات المنتجة داخل حدود منطقة جغرافية معينة من قبل وحدات اقتصادية مقيمة داخل الحدود الاقتصادية للمنطقة الجغرافية المدروسة (إمارة أبوظبي)، ويعتبر الأفراد والمنشآت مقيمين في الاقتصاد الذي يشكل مركز اهتمامهم الاقتصادي .وهذا يعني أنهم سيقيمون في ذلك الاقتصاد بجزء مهم من أنشطتهم الاقتصادية ويمكثون لفترة طويلة (لسنة أو أكثر).

وبهذا فإن مفهوم الإقامة هو مفهوم اقتصادي، وليس له علاقة بالمفهوم القانوني، ويجب ألا يرتبط بمفاهيم الجنسية أو المواطنة، وبالنسبة إلى المنشآت فإنها تعتبر دوماً مقيمة في البلد الذي توجد فيه. وهذا منسجم مع مفهوم الإقامة بأنه مكان مركز الاهتمام الاقتصادي، لأن ممارسة نشاط إنتاجي لا يتم عادة بشكل عابر دون أن تكون هناك النية للبقاء لفترة سنة أو أكثر.

2 - طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يوجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، سيتم استعراضها باختصار تاليا، إلا أنه لا بد من أن هذه الطرق تستخدم كطرق متكاملة وليس كبديلة بشكل نهائي.

أ - طريقة الإنتاج:

قياس الناتج المحلي طبقاً لهذه الطريقة، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلع النهائية ولا يتضمن قيمة كل من السلع الأولية والوسيطة التي ساهمت في إنتاج السلع النهائية.

وبالتالي يتم حساب قيمة الناتج المحلي على أنه مجموع القيم المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية. والقيمة المضافة تساوي الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي وقيمة مستلزمات الإنتاج.

تستخدم هذه الطريقة في جميع الأنشطة العاملة في إمارة أبوظبي باستثناء نشاط الحكومة العامة ونشاط ملكية المساكن و بعض الأجزاء من أنشطة الصحة و التعليم و الإعدام

ب -طريقة الإنفاق:

الإنفاق الكلي (الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق) = الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) + الإنفاق الاستثماري (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي + الزيادة في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصاً الواردات).

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع، فشراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد استثماراً من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعد ذلك تحويلاً للملكية.

ج -طريقة الدخل:

الناتج المحلي وفق هذه الطريقة هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) التي أسهمت في العملية الإنتاجية والضرائب على الإنتاج والواردات خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

و وفق هذا التعريف فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن: تعويضات العاملين (الرواتب والأجور والمزايا الأخرى الممنوحة للعاملين) + صافي الضرائب على الإنتاج والواردات + فائض التشغيل والدخل المختلط.

المتعاملون حسب الوحدات الإنتاجية

تصنف الوحدات الإنتاجية ضمن قطاعات إنتاجية حسب نشاطها الاقتصادي كما يلي:

أ. قطاع الصناعات: يشمل الوحدات الإنتاجية كافة المقيمة وغيرها من الوحدات المشابهة التي تنتج سلعاً وخدمات لبيعها بأسعار تغطي على الأقل تكاليف الإنتاج. ويشمل أيضاً الوحدات الحكومية التي تنتج سلعاً وخدمات تباع للجمهور بأسعار مهمة اقتصادياً. كما يشمل الوحدات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم بشكل أساسي الوحدات الإنتاجية المختلفة. ويشمل أيضاً نشاط العقارات الذي يتضمن نشاط تأجير المباني السكنية والمباني السكنية التي يشغلها أصحابها، حيث يتم احتساب قيمة تأجيريه يدفعونها إلى نشاط العقارات (قطاع صوري). ويتم تصنيف الأنشطة الاقتصادية العاملة في هذا القطاع حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع.

ب. منتجو الخدمات الحكومية: يشمل هذا القطاع الدوائر والمؤسسات والهيئات كافة التابعة للحكومة المحلية والهيئات والمؤسسات المستقلة التي تعمل في أنشطة الإدارة العامة والدفاع والصحة والتعليم والخدمات

الاجتماعية، سواء تم تمويل هذه الأنشطة من الموازنات العادية أو غير العادية أو من صناديق موازنة إضافية. إضافة إلى المؤسسات العامة الأخرى التي تقدم خدمات مجانية أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً مثل الخدمات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأخرى التي تقدمها الجهات الحكومة للسكان، كما ويشمل حصة إمارة أبوظبي من إنفاق الحكومة الاتحادية.

المنهجية المستخدمة :

يعتمد مركز الإحصاء - أبوظبي في حساب الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال في دول العالم الأخرى على مجموعة من المنهجيات والمعايير والتعريفات الدولية الصادرة عن شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات الدولية، وبذلك فإن المنهجية المتّبعة تتوافق مع التوصيات الدولية، ويحرص المركز على تطبيق هذه المعايير والمنهجيات بكل مهنية بالاعتماد على الأسس العلمية، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية إمارة أبوظبي وهو ما أتاحته هذه الأدلة في الحالات التي تتطلب معالجات خاصة.

إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على البيانات المالية التي يتم جمعها من المنشآت العاملة في إمارة أبوظبي، بالإضافة إلى بيانات المالية العامة (الموازنة الحكومية)، ولكن كما هو معروف فإن إمارة أبوظبي هي جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة، وإن حسابات الشركات والمؤسسات متداخلة، حيث نجد شركة مركزها الرئيسي في إمارة أبوظبي ولها فروع في الإمارات الأخرى والعكس صحيح، وحتى يمثل الناتج المحلي المحسوب إمارة أبوظبي فقط فإنه لا بدّ من معالجة البيانات المالية للشركات بما يعكس النشاط الإنتاجي الذي تمّ في الإمارة فقط واستبعاد أي قيم إنتاج لأنشطة تمّت خارج الإمارة، ولما كانت حسابات الشركات تعكس نشاطها الإجمالي فإن المركز يعمل وفق منهجية علمية مدروسة بمحاولة فصل النشاط في إمارة أبوظبي فقط ويتم ذلك من خلال التعاون المباشر مع المنشآت، وعند تعذر فصل الحسابات فإنه أيضاً وبالتعاون مع المنشآت نفسها يتم تقدير نصيب إمارة أبوظبي من إجمالي نشاط الشركة، فهذه المسألة مثلاً يتميّز بها اقتصاد إمارة أبوظبي وليس بالضرورة أن توجد في باقي دول العالم.

ومن المعالجات الأخرى التي يتبعها المركز التداخل داخل الأنشطة أو بين الأنشطة، فمثلاً يتميّز اقتصاد الإمارة بوجود عدد من الشركات القابضة ومنها ما هو على شكل شركات عائلية، مثلاً نجد مستثمراً فردياً يمتلك مجموعة من الشركات تمارس عدداً من الأنشطة الاقتصادية، وبالغالب تكون هذه الشركات تحت إدارة واحدة وتشترك ببعض الأقسام كالإدارة والمالية، وبالتالي فإنه عند جمع البيانات فإن الاعتماد على البيانات الإجمالية للشركة سيتولّد عنه مشاكل في توزيع القيمة المضافة بحسب الأنشطة الاقتصادية، ولذلك يعمل المركز على جمع مؤشرات إضافية من الشركات نفسها تتعلق بكل نشاط لحساب نصيب كل نشاط من الإنتاج والقيمة المضافة والاستثمار لكل نشاط من الأنشطة.

والتوصيات الإحصائية الدولية تصدر بشكل يمكن الأخذ بها من الدول كافة على اختلاف هيكلها الاقتصادي، وبذلك فإن إمارة أبوظبي تتوافق فيها منهجية حساب القيمة المضافة لنشاط النفط والغاز مع جميع الدول التي يوجد فيها مثل هذا النشاط، حيث يوجد تعريف محدد للإنتاج في هذا النشاط وتعريف محدد لمستلزمات الإنتاج، والفارق بين الدول سواء بهذا النشاط أو غيره يكمن في إمكانية الحصول على البيانات بدرجة عالية من الدقة والموثوقية.

يعتمد المركز في عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي على عدد من الأدلة الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية وفي مقدّمتها نظام الحسابات القومية 1993. وفي مجال تقسيم الاقتصاد إلى أنشطة اقتصادية فإنه يتمّ استخدام "التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC4".

مصادر البيانات

تعدّ المسوح الاقتصادية التي يجريها مركز الإحصاء - أبوظبي المصدر الرئيسي للبيانات، بالإضافة إلى ذلك استخدمت العديد من مصادر البيانات الأخرى وذلك للوصول إلى أفضل التقديرات الإحصائية. وتشمل مصادر البيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وأسعار المنتجين الزراعيين، وأسعار مواد البناء، وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، وكميّات النفط الخام والغاز الطبيعي، وبيانات مالية الحكومة، والبيانات الإدارية من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وبيانات المسوح الأخرى.

ويعرض الجدول التالي المصادر المستخدمة حالياً عند تصنيف الحسابات القومية ويجب الأخذ في الاعتبار أن مصادر البيانات تتغيّر مع مرور الوقت، حيث إنه يتم إنشاء مصادر أكثر للبيانات وتحسينها.

النشاط	مصدر بيانات الأسعار الثابتة
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	الحسابات[1]
الصناعات الاستخراجية بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي	معدّلات إنتاج النفط الخام
الصناعة التحويلية	الحسابات[1]
الكهرباء والغاز وإمدادات المياه وإدارة النفايات	بيانات إنتاج الكهرباء والماء
التشييد	الحسابات[1]
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	الحسابات[1]
النقل والتخزين	معدّلات النقل الجوي والمائي - الحسابات
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	عدد الليالي السياحية - الحسابات[1]
المعلومات والاتصالات	الحسابات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الحسابات[1]
الأنشطة العقارية	بيانات السكان - الحسابات[1]
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	الحسابات[1]
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	الحسابات[1]
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	الحسابات[1]
التعليم	عدد التلاميذ
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	الحسابات[1]
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	الحسابات[1]
أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً	عدد الأشخاص المعنيين من قبل الأسر
الخدمات المصرفية المحتسبة	الحسابات[1]

منهجية الأسعار الثابتة

تمّ حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستخدام منهجيتين مختلفتين، هما: طريقة استخدام مخفضات الأسعار والطريقة الاستقرائية، وذلك لإزالة تأثير التغيّرات التي تطرأ على الأسعار. ومنهجية الطريقة الاستقرائية تتطلّب وجود سلسلة لبيانات الحجم للنشاط المعني واستخدام الزيادات التي تطرأ على الحجم لزيادة القيم الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

سنة الأساس 2007

تعدّ سنة 2007 هي سنة الأساس لحساب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ما يعني أن مجموعة الأسعار الثابتة توافق أسعار عام 2007، ويعني أيضاً أن مستوى الأسعار الحالية هو مستوى الأسعار نفسه في ذلك العام، وبمعنى آخر فإنه تمّت إعادة تقويم القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية كافة بالأسعار نفسها وهي أسعار سنة 2007 ما يعني تحييد أثر السعر في أي تغيّر. وغالباً ما تعتمد الأسعار المعيارية المستخدمة في حسابات الأسعار

الثابتة على بيانات سنة الأساس. وقد تمّ اختيار 2007 كسنة أساس، نظراً إلى توافر جميع الأسعار في هذا العام ولا سيّما الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعدّ واحداً من أهم مخفضات الأسعار.

تحديث إطار المسح

تستند المسوح الاقتصادية التي يقوم بها مركز الإحصاء – أبوظبي إلى إطار شامل للمنشآت العاملة في إمارة أبوظبي، حيث يُستخدم في عملية اختيار العيّنة لأغراض إجراء المسوح الاقتصادية. وقد أجرى مركز الإحصاء - أبوظبي في عام 2010 مشروعاً واسع النطاق يهدف إلى تحديث الأطر واستكمالها، حيث تمّ استخدامه في سحب العيّنات للمسوح الاقتصادية السنوية. ويجري المركز تحديثاً للأطر بشكل مستمر من خلال مشروع تحديث الأطر ومشروع تحديث المنشآت الاقتصادي لكي تواكب المسوح التي يجريها المركز المستجدات الاقتصادية والتطورات في إمارة أبوظبي.

جودة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي:

من الصعب الحكم بشكل مطلق على نتائج أي عمل إحصائي، إلا أن التوصيات الدولية تشير إلى ضرورة تطبيق بعض المعايير الخاصة بجودة البيانات الإحصائية وبما يضمن تمثيل هذه البيانات للواقع بدرجة عالية من الصدقيّة، ومن هذا المنطلق فإنه لضمان جودة بيانات الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتم أخذ إطار تقويم جودة البيانات لأغراض إحصاءات الحسابات القومية الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2003.

التحدّيات والصعوبات:

لعلّ أبرز الصعوبات التي تواجه المحاسب القومي في إمارة أبوظبي تبرز في أن يتم التعامل مع الإمارة كجزء من دولة، في حين أن المنهجيات الدولية تتناول مؤشرات الحسابات القومية وفي مقدّمتها الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دولة، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الصعوبات الناتجة من جمع بيانات مالية من المنشآت والتداخل في الحسابات بين الفروع والمراكز الرئيسية مع باقي الإمارات، أما الصعوبات الأخرى فتتركز في البيانات التي تعكس علاقة اقتصاد إمارة أبوظبي مع اقتصاديات الدول الأخرى وإمارات الدولة الأخرى، فهذه العلاقات ينتج منها تدفقات نقدية داخلة وخارجة من الإمارة من الصعوبة في الوقت الحاضر حصرها، فالتعاملات النقدية مع الدول الأخرى التي يمكن حصرها من قبل البنك المركزي تتم على مستوى الدولة وليس على مستوى الإمارة، ما ينتج منه في الوقت الحاضر عدم إمكانية حساب المؤشرات التالية:

1. **الدخل القومي الإجمالي :** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي ± صافي دخل عوامل الإنتاج من بقية العالم (الدول الأخرى)، وهذا البند بالعادة ما يتم توفيره من إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يتم إعداده من قبل البنك المركزي وحالياً تتم عملية الإعداد على مستوى الدولة.
2. **الدخل القومي المتاح (Disposable Income)**، وهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي ± صافي التحويلات الجارية من بقية العالم (الدول الأخرى)، وهذا البند أيضاً يتم عادة توفيره من إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يتم إعداده من قبل المصرف المركزي وحالياً تتم عملية الإعداد على مستوى الدولة.
3. **التدفقات النقدية بين إمارة أبوظبي والإمارات الأخرى**، حيث تعتبر التدفقات الخارجة نقصاً في المتاح في اقتصاد الإمارة، والتدفقات الداخلة إضافة للمتاح، إلا أنه من الصعوبة حالياً حصر التدفقات السلعية والنقدية بين الإمارة والإمارات الأخرى لعدم وجود سجلات ترصد ذلك، بالإضافة إلى وجود حجم من هذه التدفقات يتم من قبل الأفراد والأسر.

يتطلب التخفيف من هذه الصعوبات مزيداً من الموارد المالية والبشرية للعمل على محاولة جمع بيانات خاصة بالإمارة، ووضع آلية ومنهجية يمكن من خلالها تقدير هذه المتغيّرات وبما يتلاءم مع ما يلبّي الشروط الأساسية لجودة البيانات المشار إليها سابقاً.

معجم المصطلحات والاختصارات المستخدمة

درهم: عملة دولة الإمارات العربية المتحدة (درهم إماراتي).

محاسبة على أساس الاستحقاق: طريقة محاسبية يتم فيها تسجيل الصفقة في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول ملكيتها أو تستبدل أو تطفأ. وهذا يعني أن تسجل الصفقات التي تستدعي تغيير ملكية ما حال انتقال الملكية، وتسجل الخدمات عند تقديمها، ويسجل الإنتاج عندما يتحقق (أي يظهر إلى حيّز الوجود وتخلق القيمة)، وتسجل المستلزمات عندما تستخدم هذه المواد واللوازم. ويفضل اعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق لأن التوقيت يتفق مع الطريقة التي تعرف بها الأنشطة والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ولإمكان تطبيق هذا النظام على التدفقات غير النقدية.

محاسبة على الأساس النقدي: طريقة محاسبية تبيّن التدفقات التي تولّد مدفوعات نقدية يتم دفعها في آخر فرصة للدفع دون تحمّل تكاليف أو غرامات إضافية. كما تبيّن بالإضافة إلى ذلك، المدفوعات النقدية الفعلية في اللحظة التي تدفع فيها. ويجري تجسير المدة الزمنية بين اللحظة التي يصبح فيها الدفع مستحقاً والوقت الذي يتم فيه الدفع فعلاً بقيد مستحقات برسم القبض أو برسم الدفع في الحسابات المالية. ويقدم القيد على أساس استحقاق الدفع وصفاً للتدفقات النقدية أشمل مما تقدّمه المحاسبة النقدية. ولكن يؤخذ عليه أن القيد يبقى قاصراً على التدفقات النقدية.

الإقامة: يتكوّن مجموع الاقتصاد من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة ويقسم إلى قطاعات. وتعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في بلد ما، عندما يكون لها مركز اهتمام اقتصادي (مصلحة اقتصادية) في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد. ويقال إن لها مركز اهتمام اقتصادياً عندما يكون لها موقع تمارس فيه أو منه نشاطها، وتنوي أن تستمر في القيام بذلك إلى أجل غير مسمّى أو لسنة أو أكثر.

وحدة مؤسسية: كيان اقتصادي قادر في ذاته على امتلاك الأصول وتحمّل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. ونظراً إلى كون الوحدات المؤسسية مراكز مسؤولية قانونية فإنها مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب الحياة الاقتصادية. وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات المؤسسية تتوافر فيهما مؤهلات الوحدة المؤسسية هما: الأشخاص في شكل أسر معيشية، والكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن مالكيها أو عن المسيطرين عليها.

قطاعات مؤسسية: تجمع الوحدات المؤسسية المقيمة بعضها إلى بعض حسب وظائفها الرئيسية وسلوكها وأغراضها لتشكّل قطاعات مؤسسية. وقد حدّد النظام عدداً من القطاعات المؤسسية يشمل كل منها قطاعات بمستويات مختلفة مميزة وفقاً لتصنيف هرمي، عدا المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح. والقطاعات المؤسسية الرئيسية هي: قطاع الشركات غير المالية، قطاع الشركات المالية، قطاع الحكومة العامة، قطاع الأسر المعيشية، قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات (الأسر المعيشية). وتوضّح حسابات بقية العالم علاقات جميع الوحدات المقيمة مع جميع الوحدات غير المقيمة، وتدرج حسابات بقية العالم في الهيكل المحاسبي للنظام كقطاع مؤسسي.

المنشأة: مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويُضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي غير المساعد أو يعود فيه النشاط الإنتاجي بمعظم القيمة المضافة.

منشآت سوقية: منشآت تنتج سلعاً أو خدمات لبيعها في السوق بأسعار ذات مدلول اقتصادي. ويميّز نظام الحسابات القومية بين المنشآت التي تنتج لأغراض السوق (منتج سوقي)، والمنشآت التي تنتج لأغراض الاستعمال النهائي الخاص والمنشآت التي هي منتجة غير سوقية.

تصنيف صناعي دولي موحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC): هو التصنيف الصناعي الذي أعدّته الأمم المتحدة لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بمستويات مختلفة من التفصيل.

حكومة مركزية: الوحدات المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وتقديم الخدمات الجماعية لفائدة المجتمع كلّه. تمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كامل إقليم الدولة. لذا تملك الحكومة المركزية سلطة فرض الضرائب على الوحدات المقيمة وغير المقيمة المضطلعة بالأنشطة الاقتصادية داخل الدولة. وتشمل مسؤولياتها السياسية الدفاع الوطني والعلاقات مع الحكومات الأجنبية، وتسعى إلى ضمان عمل النظام الاجتماعي والاقتصادي بكفاءة من خلال سنّ التشريعات واللوائح المناسبة. وهي لهذا الغرض تتكبّد نفقات على الدفاع والأمن والإدارة العامة.. إلخ. وربما تحول أموالاً إلى القطاعات الأخرى أو إلى الوحدات الحكومية الأخرى.

أسر معيشية: مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في السكن ويجمّعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية خاصة السكن والغذاء. وغالباً ما تكون الأسر المعيشية مطابقة للأسر الزوجية (العائلية). ولكن لا يقتضي بالضرورة أن ينتمي أفراد الأسرة المعيشية إلى العائلة نفسها ما دام هناك شيء من الاشتراك في الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون المنزليون المأجورون الذين يعيشون مع ربّ العمل في مسكن واحد جزءاً من أسرة ربّ العمل المعيشية حتى إن قدّم لهم المسكن والطعام كأجر عيني.

المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتشتغل بالإنتاج السوقي: تتألّف من منتجين ينشؤون كمؤسسات لا تهدف إلى الربح ولكنهم يبيعون معظم إنتاجهم أو كلّه بأسعار ذات دلالة اقتصادية، فالمدارس والكليات والجامعات والعيادات والمستشفيات.. إلخ هي منتجة سوقية لأنها تتقاضى رسوماً تحدد بناءً على تكاليف الإنتاج، وهي تكاليف مرتفعة بما يكفي لكي يكون لها تأثير مهمّ في الطلب على خدماتها. ولا بدّ من أن تولّد أنشطتها الإنتاجية فائض تشغيل أو خسارة. وينبغي أن يبقى أي فائض داخل المؤسسة، لأن مركزها يمنعها من أن توزّع هذه الأرباح على غيرها. ومن جهة أخرى، يمكنها بسبب مركزها "كمؤسسات غير هادفة للربح" تدبير أموال إضافية وقبول تبرّعات من الآخرين.

مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: مؤسسات غير هادفة للربح تقدّم السلع والخدمات (مخرجاتها) للأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار ليست لها دلالة اقتصادية مثل: الجمعيات الخيرية، والأحزاب، والنوادي الرياضية والثقافية.

حساب الإنتاج: هو الحساب الأول في سلسلة الحسابات الجارية في النظام وفيه يسجل نشاط إنتاج السلع والخدمات ورصيد توازني هو القيمة المضافة الإجمالية، وهي تساوي قيمة المخرجات مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط. ويقيس هذا الحساب مساهمة منتج منفرد أو صناعة أو قطاع ما في إجمالي الناتج المحلي. ويمكن قياس صافي القيمة المضافة في هذا الحساب بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

أنشطة رئيسية: أنشطة تفوق قيمتها المضافة قيمة أي نشاط آخر تقوم به الوحدة نفسها. ويحدّد تصنيف النشاط الرئيسي بالإشارة إلى التصنيف الصناعي الدولي.

أنشطة ثانوية: أنشطة تتم داخل وحدة منتجة بالإضافة إلى النشاط الرئيسي. ويجب أن يكون إنتاجها مناسباً للتسليم إلى خارج الوحدة المنتجة، كما يجب أن تكون القيمة المضافة للنشاط الثانوي أقل من القيمة المضافة للنشاط الرئيسي.

ميزان المدفوعات: هو البيان الإحصائي الذي يلخص لفترة زمنيّة محدودة، الصفقات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي.

الأصول: كيانات تملكها وحدات تنظيمية (حكومية/ خاصة/ عامة.. إلخ)، ويتوقع أن يحظى مالكها بميزات مستقبلية عن طريق حيازتها أو استخدامها لفترة من الزمن، وهي نوعان: مالية وغير مالية.

أصول ثابتة: أصول منتجة تستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد على عام. والأصول الثابتة لا تشمل الآلات والمعدات والإنشاءات فحسب، بل تشمل أيضاً الأصول المختلفة مثل: الأشجار والحيوانات التي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة لإنتاج منتجات أخرى، مثل: الفاكهة أو الحليب. وتشمل أيضاً الأصول غير الملموسة مثل: برامج الحاسب الآلي، والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج.

تعويضات العاملين: هي عبارة عن مستحقات العاملين نتيجة مشاركتهم في العملية الإنتاجية وسواء تمّ الحصول على هذه المستحقات نقداً أو عيناً ويشمل ذلك المزايا الممنوحة للعاملين مثل مزايا السكن والمساهمات التي تدفعها المنشأة عن العامل مثل الضمان الصحي وصناديق الادّخار والمساهمات الاجتماعية الأخرى. تعويضات العاملين هي مجموع الأجر نقداً أو عيناً وتدفع من قبل المؤسسة للموظف/العامل مقابل العمل الذي قام به خلال الفترة المحاسبية.

الإنتاج: نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بدّ من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.

أسعار ثابتة: يمكن الحصول عليها بتجزئة التغيرات عبر الزمن في قيم تدفقات السلع والخدمات إلى مكونين يعكسان التغيرات في أسعار السلع والخدمات المعنية والتغيرات في أحجامها. بيد أن تدفقات ومخزونات كثيرة في النظام ليس لها أبعاد سعرية وكمية خاصة بها مثل التحويلات النقدية، إلا أنه يمكن استخدام أرقام قياسية للأسعار بغية قياس قوتها الشرائية.

استهلاك وسيط: يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية إنتاج باستثناء الأصول التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت. قد تحول السلع والخدمات المستخدمة أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج. وتعود بعض المدخلات إلى الظهور بعد أن تكون قد تحولت وأدمجت في المخرجات. وهناك مدخلات تستهلك كلياً مثل الكهرباء والخدمات المشابهة.

القيمة المضافة: القيمة المضافة الإجمالية هي قيمة الإنتاج مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط، وهي قياس لمدى مساهمة المُنتِج الفردي أو الصناعة أو القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج: الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط.
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على مجموع السكان. ويعتبر مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً لمستوى المعيشة.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت: هو قيمة ما تحوزه المنشأة من أصول ثابتة مخصوماً منها قيمة الأصول التي يتمّ التخلص منها (كالبيع مثلاً) حيث تتكوّن الأصول الثابتة من الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تستعمل في العملية الإنتاجية بصور متكررة أو مستمرة خلال الفترة المحاسبية مضافاً إليها الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل

موجودات باطن الأرض أو تحسينات رئيسية تزيد الكميّة والنوعيّة أو إنتاجية الأرض) من قبل النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية.

نشاط الصناعة الاستخراجية: يرجع هذا إلى نشاط التعدين واستغلال المحاجر (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي) فقط. ولا يشمل الأنشطة ذات الصلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي مثل التكرير والبتروكيماويات والتوزيع أو النقل.

معدّل النمو: التغيّرات النسبية بين فترتين زمنيتين في متغيّر معيّن، وتحسب بقسمة القيمة في فترة زمنية (سنة) على القيمة في الفترة السابقة (السنة الماضية) مضروبة في 100% ومطروحاً منها 100.

الأنشطة غير النفطية: الأنشطة الاقتصادية جميعها بعد استبعاد نشاط الصناعة الاستخراجية الذي يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي.

التقديرات الأولية: تقديرات معتمدة على مصادر ثانوية للبيانات فقط. وينبغي لمستخدمي هذه البيانات أن يكونوا على علم بأن هذه التقديرات الأوليّة سوف تنقّح مرة أخرى بعد توافر البيانات من مصادرها الأوليّة وللفترة الزمنية المعنيّة.

المسـؤولية

على الرغم من أن مركز الإحصاء - أبوظبي يبذل كل الجهد في إعداد الإحصاءات الرسمية، فإن المركز لا يعطي أي ضمانات بأن المعلومات أو البيانات أو الإحصاءات التي يقدّمها خالية من الأخطاء. ولا يعتبر المركز مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار تلحق بالمستخدمين جرّاء الاستخدام المباشر أو غير المباشر للإحصاءات المقدّمة على الموقع بحسن نيّة من قبل مركز الإحصاء. وعليه فإن المستخدمين هم المسؤولون عن تحديد وقت استخدامهم لهذه الإحصاءات وكيفيّته لأي أغراض بعينها.

سياسة المراجعة:

التقديرات لعام 2015 في هذه النشرة تستند إلى البيانات والأساليب الأوليّة. وبمجرد إدراج البيانات الفعلية في الحسابات، ستعتبر نهائية لتلك السنة، وتنقّح إذا توافر المزيد من البيانات الأوليّة من مصادر جديدة. إن الممارسات الدولية في الإنتاج، والتحسين المستمر، وجودة الإحصاءات الرسمية تعمل على جعل التنقيحات على مرّ الزمن كأدلة مهمّة جديدة تصبح متاحة للمراكز الإحصائية الرسمية.

النشرات المستقبلية:

ستكون البيانات للسنة المرجعية 2015 متاحة أيضاً في الكتاب الإحصائي السنوي 2016، استناداً إلى البيانات والأساليب الثانوية. تقديرات عام 2015 هي بيانات أوليّة سيتم تنقيحها حالما تصبح البيانات الفعليه متاحة تبعاً لذلك.

التواصل:

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي: info@scad.ae

إحصاء إبتنا تثمر حلولاً وتقدماً
Our Statistics Provide Solutions & Development

www.scad.ae